

السلوك الانحرافي وواجب مؤسسات المجتمع في الوقاية منه

The Delinquent Behavior and the Duty of the Society's Institutions in Preventing it

بوجمعة زريعة*

مخبر الدين والمجتمع جامعة الجزائر2 الجزائر.

boudjemaa.zerria@univ-alger2.dz

تاريخ القبول: 2022/9/10

تاريخ الاستلام: 2021/9/29

ملخص:

إن ظاهرة السلوك الانحرافي أصبحت من الظواهر المنتشرة بشكل كبير في المجتمعات البشرية، كما أنها تثير قلقاً متزايداً بالنسبة للفرد والمجتمع، لما تشكله تلك المشكلة من خطورة حقيقية على الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وكمحاوله للحد من هذه الظاهرة تأتي هذه الدراسة للكشف والوقوف على دور مؤسسات المجتمع في مواجهة هذه الظاهرة، باعتبار أن مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة تقع على عاتقها بدءاً من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، إلى جانب المسجد ووسائل الإعلام والأندية الثقافية والرياضية والترفيهية ونحوها من المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر على تربية الإنسان سواء كان ذلك التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وخلصت الدراسة إلى: أنّ مواجهة ظاهرة السلوك الانحرافي في المجتمع هي مسؤولية الجميع تتكامل فيها جهود مختلف مؤسسات المجتمع، وتقديمهم للحلول الوقائية من هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة التي باتت تهدد منظومة القيم، والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السلوك الانحرافي؛ الانحراف؛ مؤسسات المجتمع؛ الوقاية؛ الجريمة.

Abstract:

The phenomenon of the delinquent behavior is widespread at a large scale in all the human societies. It triggers an increasing worry for the individual and the society because of its danger on the stability on the society. In an attempt to limit this phenomenon , this study aims at revealing the role of the institutions of the society in facing the phenomenon since the responsibility of facing it starts from the family, school, peers, the mosque, media, and delightful, sport, and educational clubs, and the other various social institutions that affect the man's education either directly or indirectly. Findings show that facing this phenomenon is a shared responsibility in the society. We need to provide solutions for this dangerous phenomenon that endangers the social values and traditions.

Keywords: Delinquent behavior; perversion; institutions of the society; prevention; crime.

مقدمة:

يعد الانحراف ظاهرة اجتماعية تعاني منها مختلف المجتمعات، غير أنّها تختلف من حيث حدّتها ومظاهرها من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى، فالانحراف هو الحياد على الطريق السوي وانتهاك المعايير الاجتماعية ومجانبة الفطرة السليمة واتباع سبيل الخطأ المنهى عنه شرعاً وقانوناً. وإذا ظهر الانحراف في أمة لسبب من الأسباب، فإنّ ذلك لا محالة يؤثر سلباً على الأمة: يؤثر في سمعتها، ويؤثر في اقتصادها، ويؤثر في تقدمها، ويضعف قوتها، ويهيئها للإحباط والانحطاط.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات انتشرت فيه صور الانحراف وخاصةً في الآونة الأخيرة، فأصبحت البلاد يومياً تعيش في جرائم اقتصادية ومخدرات واختطاف أطفال ولبس فاضح كل تلك لها أثر على ارتكاب جريمة القتل وغيرها من الجرائم التي تبدو واضحة في مجتمعنا.

ولقد سجلت مختلف المؤسسات القضائية والأمنية في السنوات الأخيرة ارتفاعاً لافتاً لنسب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها وتعقيداتها، وخاصة فئة الشباب والأطفال الذكور منهم والإناث، توحى بتعقد الحياة الاجتماعية المعاصرة وتفاقم المشكلات الاجتماعية في مجتمعاتنا الإسلامية، نتيجة تأثيرات عدة عوامل نفسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية. خاصةً مع انفتاح المجتمعات على بعضها البعض وزوال الحدود الجغرافية والزمانية بينها ... وغيرها من عوامل.

ونظراً لتزايد حالات الانحراف ولما تشكّله تلك المشكلة من خطورة حقيقية على الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، تدعو المجتمع الجزائري إلى التفكير بجديّة في إعداد المواطن الصالح الذي يكون صمّام الأمان لاستقراره واستقرار العلاقات الاجتماعية، ولن يتأتى هذا إلاّ عن طريق تكاتف مؤسسات المجتمع المختلفة وخاصةً مؤسسات التنشئة الاجتماعية. هذه المؤسسات التي تلعب دوراً هاماً في بناء سلوك اجتماعي مفيد ومقبول من المجتمع، وإلى تحصين النفس البشرية بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية التي تنزه الإنسان عن الشر وتُعزّز فيه الشعور بالواجب نحو نفسه ومجتمعه، فإذا ما نمت جذور الشخصية الإنسانية في تربة صالحة معزّزة بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية الصحيحة، فلا بد من أن تصبح تلك الشخصية نفسها صالحة وخيرة، ومن ثم محصنة تجاه ما يمكن أن تتعرض له من مؤثرات ربّما كان بعضها سلبياً ومؤدياً للانحراف والإجرام.

وتأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع في مكافحة السلوك الانحرافي في المجتمع، وسد كل السبل المؤدية له، فمؤسسات المجتمع لها أساليبها الوقائية والردعية لهذه الظاهرة، وقبل الحديث عن الحلول الوقائية التي تتبعها المؤسسات المجتمعية للحد من هذه الظاهرة نورد تعريف السلوك الانحرافي من المنظور الاجتماعي،

والمنظور النفسي، والمنظور القانوني، والمنظور الإسلامي، والعوامل المؤدية له ثم الوقوف على الحلول والمقترحات الواجب اتباعها وإيضاح كيفية مقدور هذه المؤسسات المجتمعية في التصدي لهذه الظاهرة.

1. مفهوم السلوك الانحرافي:

1.1. لغةً:

يدل لفظ انحراف على الميل عن الشيء، والعدول إلى جانبه (صليبا، 1982، ص 152)، يقال: انْحَرَفَ عنه وَتَحَرَّفَ وَاحْرُورَفَ، أي مال وعدل (الجوهري، 1990، ص 1343). يعرف المعجم الوسيط انحراف: مال. ويُقال انحرَفَ مِرْاجُهُ: مال عن الاعتدال. وإلى فلان: مال إليه: وعن فلان: انصرف (العربية، 2004، ص 167).

2.1. اصطلاحاً:

يختلف التعريف الاصطلاحي للانحراف باختلاف المنظور، فمن الباحثين من يعرفه من المنظور الاجتماعي، ومنهم من يعرفه من المنظور النفسي، ومنهم من يعرفه من المنظور القانوني، ومن ذلك على سبيل المثال:

1-2-1 السلوك الانحرافي من المنظور الاجتماعي:

يعرف الانحراف بأنه مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية، لكونها لا تتوافق من الانتظارات والمعايير والقيم التي يُعبر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنها تتسبب أيضاً في سلسلة عقوبات وتأييب العزلة ولوم تنفيذها. وهناك فئات ومواضيع عديدة من الممكن ذكرها: التعدي على الأملاك، أو على الأشخاص، أو على التقاليد، بالإضافة إلى الانتحار، والتسمم، والأمراض العقلية، والإعاقات الجسدية (فيربول، 2011، ص 70). ويفضل علماء الاجتماع ألا ينظر إليه باعتباره دالاً على نمط من الأشخاص، بل ينظر إليه بالأحرى باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف والأنساق الاجتماعية. ويفضل أن ينظر إليه باعتباره نمطاً من أنماط انتهاك المعايير التي يُحددها المجتمع. (مارشال، 2000، ص 238).

2-2-1 السلوك الانحرافي من المنظور النفسي:

يعرف علماء النفس الانحراف بأنه: يمثل سلوكاً شاذاً مرضياً ناتجاً عن اضطرابات نفسية، وخلل في تكوين الأنا ونموها، وهذا النمو المضطرب يكون نتيجة لعدم التعديل اللازم في الدوافع الفطرية (جعفر، 1990، ص 35). ويرى كل من سيجموند فرويد وتومس هوبز أنّ السلوك الانحرافي يتمثل في الصراع الموجود بين الرغبات والغرائز الفردية من جهة والضغوط التي يفرضها المجتمع من

جهة أخرى، وبهذا فالانحراف هو نتيجة فشل عوامل الضبط في السيطرة على الغرائز وتهذيبها. (شتا، 1999، ص 16-17).

3-2-1 السلوك الانحرافي من المنظور القانوني:

يعرّف تابان الانحراف بأنه: مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها والمتابعة والمعاقب عليها، ولا يعتبر جانحاً أو مجرمًا إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون بدون عذري يعاقب عليه (بلمولود، 2004-2005، ص 56). وهو أي فعل أو نزع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين. (بن مريم و محجوبي، 2013-2014، ص 30).

4-2-1 السلوك الانحرافي من المنظور الإسلامي:

هو ترك الحق والوسطية والاستقامة أيًا كان موضوع الانحراف أو مجاله وصوره. والمراد بالحق هو الصراط المستقيم، وهو لا يكون إلا واحداً، وما سواه باطل، ومن ثمّ فمن انحرف عن طريق الحق وقع في طريق من طرق الضلال، والصراط المستقيم هو طريق الأمة الوسط، كما جاء في قوله عزّ وجلّ: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ} (البقرة: 143). فالصراط المستقيم هو: الطريق التي على طرفيها الإفراط والتفريط، ويتضمّن أموراً باطنة في قلب الإنسان من اعتقادات، وإرادات، وتوجهات، ويتضمن كذلك أموراً ظاهرة من أقوال وأفعال وتصرفات (عبد الصمد، 2007، ص 147).

فكل هذه التعاريف تشير إلى أنّ الانحراف هو فعل مخالف لكل ما هو متفق عليها في المجتمع والذي ينتج عن ظروف وعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، بحيث يُعرض صاحبه إلى عتاب ولوم اجتماعي أو عقاب قانوني وقضائي.

والمقصود بالسلوك الانحرافي في هذه الدراسة هو أي سلوك يرتكبه الشخص مخالفاً للأعراف والتقاليد والقيم داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، ويستدعي تدخّل مؤسسات المجتمع لإيقافه والحد منه.

2. عوامل السلوك الانحرافي:

لا شك أنّ ظاهرة الانحراف لا تأتي من فراغ أو من تلقاء نفسها، ولا ترجع إلى عامل واحد بعينه، وإنّما إلى مجموعة متضافرة من العوامل ذات بُعد مزدوج، البعد الأول يتمثل في العوامل الداخلية أو الفردية للأشخاص، كالعامل الوراثي، والمورفولوجية الجسمية والتكوين النفسي للشخص، والبعد

الثاني يتمثل في العوامل البيئية أو الخارجية، التي تدفع بالشخص للانحراف والمحيط الأسري، وجماعة الرفاق، وبالتالي هذه العوامل مستقلة عن الشخص وتؤثر فيه.

1-2 العوامل الداخلية:

وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالمجرم ذاته والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه الانحرافي، وبما أنّ هذه العوامل متعددة لذا فإننا سنقصر دراستنا على أهم العوامل المؤثرة في تكوين المجرم ذاته وعلاقتها بالسلوك الانحرافي.

1-1-2 الوراثة:

يراد بها انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين (اقرورو، 2015، ص 77). ووفقاً لذلك يرى علماء الوراثة إنّ الإنسان يصاب بالأمراض العقلية والنفسية والبدنية والسلوكية. وذكروا أنّ العوامل الوراثية لها دور في تشكيل النمو، وتحديد مساره في اتجاه معين. أي أنّها مسؤولة عن سلوك الفرد وتصرفاته، وأنّ استعداداته الوراثية تنتقل إليه من والديه. وأنّ الفرد يرث الصفات الأخلاقية والاتجاهات الاجتماعية، وسمات المزاج والطبع والخصائص العقلية، والميل نحو الجنوح أو الجريمة منهما، كما يرث الطول أو لون البشرة وشكل الوجه وتقاطيعه... وبذلك يقررون أنّ الظروف والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ليست هي المسؤولة وحدها. بل إنّ الجانح المنحرف أو المجرم، قد يرث الجنوح أو الإجرام عن والديه، وقد يورثها لأبنائه وأحفاده. (بختي، 2018، ص 34).

2-1-2 الجنس:

أثبتت الإحصائيات الجنائية في كثير من الدول حقيقة ثانية فيما يتعلق بأثر الجنس على ارتكاب الجريمة، وهي أنّ المرأة تختلف عن الرجل من حيث إقدامها مطلقاً أو إقبالها بنسبة أكبر على نوع معين من الجرائم، بينما لا يقدم الرجل على هذا النوع من الجرائم بنفس النسبة. من أمثلة ذلك كثرة إقدام المرأة على جرائم الإجهاض، وقتل المواليد، بينما يقل اهتمامها أكّدت تفوق المرأة على الرجل في جريمة قتل المواليد إذ بلغ نصيبها في إحصائيات عام 1930م (95%)، وفي جريمة الإجهاض بلغ نصيب المرأة 85%، كما تتفوق المرأة على الرجل في القتل بالسم، في حين يتفوق الرجل على المرأة في جرائم العنف والقتل والاعتداء على العرض وخيانة الأمانة، والجرائم المضرة بالمصلحة العامة، وجميع الجرائم التي يتطلب تنفيذها قوة عضلية، في حين نجد أنّ نسبة إجرام المرأة تزداد في حالة ارتكاب جرائم السرقات البسيطة خاصةً من المحلات الكبيرة، كما أنّها تشجع الأولاد على الفجور، كما ترتكب المرأة أيضاً جريمة إخفاء الأشياء المسروقة. (وادي، 2013، ص 57-58).

3-1-2 السن:

ربط العلماء بين مراحل تطور حياة الإنسان وبين ارتكاب الجريمة، وفي كل مرحلة من مراحل عمره يتأثر بتغيرات كثيرة تعتري تكوينه ونفسيته وهذه التغيرات تعكس تأثيرها في مسلكه. وقد أشار محمود خوالدة إلى أن لكل مرحلة من مراحل عمر الإنسان خصائص معينة قد تؤثر بدورها في الإجرام وفي نوعه، فكان كثير من علماء النفس مثلاً يرون أن مرحلة المراهقة ترتبط بمظاهر العدوان والتمرد والانحراف بحكم مختلف التغيرات التي يعيشها المراهق. ونجد كذلك من العلماء من يخصّص الجرائم حسب المراحل العمرية؛ ومعنى ذلك أن كل مرحلة (الطفولة والمراهقة والرشد والشيخوخة) لها أصنافها الخاصة من الجرائم والانحرافات التي يقوم بها الفرد حسب الفئة العمرية التي ينتمي إليها. (كركوش، 2011، ص 57).

4-1-2 الذكاء:

يربط بعض الباحثين بين النقص العقلي للفرد أو اختلال قواه العقلية وبين السلوك المنحرف. إذ يرون أن المنحرف أو الجانح أو المجرم هو إنسان مصاب بنقص في قواه العقلية. وأن هذا النقص العقلي هو صفة وراثية انتقلت إليه من أسلافه. لهذا فإن المصاب بالضعف العقلي يمكن أن يقدم على ارتكاب الجرائم لأنه لا يملك الإدراك الكافي الذي يمكنه من فهم المعايير السلوكية، ولا يستطيع فهم القانون، ولا تقدير نتائج أفعاله (بختي، 2018، ص 89). غير أنه وجد بين العلماء المحدثين من ينفي وجود تلك العلاقة المباشرة بين الذكاء والجريمة، ويدحض الرأي القائل بأن التكوين العقلي يعتبر سبباً مباشراً لإجرام الشخص. فهم يقولون: صحيح إن درجة ذكاء الفرد لها تأثير بالنسبة لأنواع الجرائم التي يرتكبها الشخص. فجرائم التزوير والنصب يرتكبها أشخاص يتمتعون بذكاء يفوق ذكاء مرتكبي جرائم القتل والسرقعة... أما جرائم الغيباء فعادة ما يرتكبها أشخاص يقل مستواهم العقلي عن المستوى العادي، كالجرائم التي ترتكب ضد الآداب العامة وغيرها. (بختي، 2018، ص 91).

5-1-2 الغدد الصماء:

إن للغدد دوراً مهماً في انتهاج السلوك الإجرامي العنيف، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء به ذهب الدكتور "هوشكنز" الذي ذهب إلى القول: بأن زيادة هرمونات الغدة النخامية الأمامية، يكون مصحوباً بحياة متوترة ومشدودة وجرأة واندفاع وميول عدوانية، في حين أن تناقص وتضاؤل إفرازات هذه الغدة تصاحبه حالة ركود وفتور مع وداعة وخجل وجبن. وقد أيد بعض الأطباء هذه الظاهرة نتيجة لاستئصالهم الغدة النخامية من كلاب معروفة بشراستها، فتبين لهم أنها أصبحت هادئة

ووديعة بعد الاستئصال هذه، ومن ثمة عادت إلى شراستها الأولى بعد حقنها بهرمونات نخامية مجدداً. (كركوش، 2011، ص 55-56).

2-1-6 الحالة الجسمية (العاهات):

دلّت الدراسة على أنّ العاهات والنقائص الجسمية يكون لها بالغ الأثر على شخصية الفرد، فقصر القامة أو البدانة ولون البشرة والعرج وضعف البصر والصمم والبكم، أو وجهه مشوهاً أو يكون مصاباً بأحد الأمراض كالحصى والشلل والزهري والتهابات المخ وإصابات الرأس، تجعل أصحابها يشعرون بالنقص، وقد ينتج عن ذلك عدم تكيفه مع البيئة التي يعيش فيها، وكثيراً ما يساهم المجتمع في تفاقم هذه الحالة عندما يعاملها معاملة تميم بالسخرية والقسوة أو الشفقة أو العطف، مما يجعله يشعر بعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان للآخرين، وفقد الثقة في نفسه، وقد ينتهي به الأمر إلى انحراف السلوك.

2-1-7 الجانب النفسي:

إنّ الإنسان وحدة نفسية جسمية اجتماعية أخلاقية روحية متكاملة ومتفاعلة، حيث يؤثر فيه كل عنصر من عناصر هذا الكل في العناصر الأخرى، "فإذا تعرض للأمراض والاضطرابات النفسية، أصيبت المناطق والأعضاء التي يتحكم فيها الجهاز العصبي الذاتي. ومن أعراض الاضطرابات النفسية عدم الاستقرار، والشعور بعدم الراحة النفسية، والحساسية المفرطة وسرعة الاستشارة، والإحساس الدائم بتوقع الهزيمة والعجز، والرغبة في الهروب من مواجهة المواقف، والهيياج والشك والارتياب في الناس. وهذه الأعراض المرضية النفسية تؤدي إلى تدهور قدرة الشخص على الإنجاز والعمل. كما تؤثر في التوافق الاجتماعي العائلي والاجتماعي والمهني. وظهور هذه الأعراض المرضية يتوقف على وجود استعداد تكويني يقوم على الوراثة، من جهة والاستعداد التكويني الذي ينتج عن خبرات الطفولة. والأمراض العضوية تتسبب في إحداث الخلل النفسي الذي قد يؤدي بالحدث إلى الجنوح المتمثل في التصرفات الشاذة ومخالفة القوانين والعادات السائدة في المجتمع. كما تؤدي به إلى ارتكاب أفعال إجرامية، وإلى ردود أفعال عنيفة. ومرض القلق ينشأ بسبب عجز (الأنا) تجاه (الهو)، فيشعر الشخص بالضعف والعجز عن التصرف السليم والتوافق مع العالم الخارجي (بختي، 2018، ص 80-81).

2-2 العوامل الخارجية:

هي مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالمنحرف في بيئته، وتشمل كلا من العوامل الطبيعية، العوامل الحضريّة، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية. وسنتطرق لما يهمننا في هذه الدراسة على:

1-2-2 العوامل الاجتماعية:

أ. بيئة الأسرة:

تعتبر الأسرة نظاماً اجتماعياً يؤثر على النظم الاجتماعية الأخرى ويتأثر بها، ويبدو أنّ العائلة في تركيبها المعاصر قد فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي عرفت من خلال عصور طويلة (بلبريك، 2016، ص 136). ومن هناك كانت الدعوة للنهوض بالأسرة العربية لتمكينها من أداء رسالتها. ولقد وجد أنّ عوامل العدوان والفشل والإحباط والتفريز الذي يمنح للسلوك العدواني كل هذا يؤدي إلى نمو السلوك المضاد للمجتمع. كذلك فإنّ النمط المتذبذب في معاملة الأطفال وتأديبهم وضعف العلاقات الزوجية والتصعد الأسري وقلة الإشراف الوالدي والصرامة والقسوة في عقاب الطفل يلعب دوراً في نشأة السلوك الإنحرافي. (العيسوي، 2004، ص 76).

ب. بيئة المدرسة:

لقد أكد علماء الاجتماع وعلماء النفس والتربية على أهمية المدرسة باعتبارها البيئة الثانية بعد الأسرة يقضي فيها الطالب جزء كبير من وقته، يؤثر ويتأثر بما يحيط به في هذا الجو العلمي التربوي، فإن وجد في المدرسة بيئة تربوية تعليمية اجتماعية سليمة يكون تأثيرها إيجابياً فإن لم تتوفر مثل هذه البيئة السليمة يكون التأثير سلبياً، فالمدرسة سلاحاً ذو حدين. فهي تساعد في تكوين شخصية الفرد واكتسابه للقيم والأعراف السائدة في المجتمع أو قد تكون مساعدة لتناقل السلوكيات المنحرفة بين الأحداث، وفي حالة اتخاذ المدرسة أسلوباً صارماً أو متساهلاً فإنّ ذلك يؤدي إلى نفور التلاميذ من الدراسة والهروب من المدرسة أو تركها حيث لا يتوفر للتلميذ قسطاً من الحرية والشعور بالمسؤولية والأمان، ولا يجد له مكاناً ينمو فيه نمواً يتفق وطبيعة حاجات المجتمع ففي مثل هذا الجو يسيطر على التلميذ شعور بالاختناق والقلق والقصور والنزوع إلى بعض الأعمال غير الاجتماعية لإثبات ذاته والتعويض عن قصوره في حالة فشله في الدراسة. (ججيش، 2011-2012، ص 36).

ج. جماعة الرفاق:

إنّ وجود الفرد بين جماعة الأصدقاء يحدث تأثيراً متبادلاً، حيث أنّ كل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات تختلف حسب مقدرة كل واحد في الإقناع، فإذا سادت تلك الجماعة مبادئ سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وقرائهم، فيصدر عنهم السلوك السليم؛ أمّا إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفون مع هذه المجتمعات (كسوء معاملة الأسرة للطفل، الفشل في الدراسة وفي تعلّم مهنة)؛ فإنّه تتكون منهم عصابة إجرامية (نجم، 1998، ص 58-59). وقد اشارت الدراسات الميدانية إلى الأثر الفاعل للصدقات السيئة نحو اكتساب المساوي

الخلقية، حيث أسفرت دراسة إحصائية ميدانية إلى التأثير القوي لجماعة الحرفة على الأعضاء الجدد ونقل المفاهيم الخاطئة لهم. (الحازمي، 1425هـ، ص 161).

د. بيئة السكن:

إنّ المساكن غير الصحية أو الضيّقة أو المتدهورة تؤثر ولا شك في كل حياة الإنسان، فتصيبه بالأمراض الجسمية والعقلية والنفسية والاضطرابات الخلقية أو السلوكية كالإدمان والشذوذ الجنسي والجنوح والجريمة، وقد أثبتت بعض الدراسات الخاصة بالجريمة، وتحديدًا التي قام بها Glueck أنّ الظاهرة الإجرامية ترتبط بشكل وثيق بالوسط غير النقي؛ حيث نسبة المجرمين الذين شُبُّوا في مثل هذه الأوساط أكبر من نسبة من نشأوا في وسط نقي أو صالح. (اقرورو، 2015، ص 126).

هـ. بيئة العمل:

تؤدي بيئة العمل دوراً في تسهيل الانحراف الوظيفي، ومن أخطرها انحراف سلوك المسؤول الأول في السلم القيادي، مما قد يؤدي إلى انحراف سلوك بعض العاملين معه في القيام بأفعال إجرامية ضارة بالعمل، كالسرقة، أو الاختلاس، أو الرشوة ... إلخ، كذلك من الانحراف عدم إيفاء المسؤول المباشر بحقوق العاملين، كعدم منحهم الرواتب المستحقة، وحرمانهم من الترفيقات وغير ذلك من الحقوق، مما يجعلهم غير راضين عن عملهم الذي يقومون به، كما يؤدي عدم الإيفاء بحقوق العاملين إلى إعلانهم الإضراب، والتوقف عن العمل ... إلخ، كما أنّ عدم ملاءمة العمل لقدرات الفرد الجسمية، والعقلية، (مؤهلاته العلمية وخبراته)، يكون دافعاً للتكاسل، والعبث، ومن ثم تراجع الإنتاج، بسبب الخلل في سير العمل. وأيضاً من عوامل الانحراف بسبب بيئة العمل وجود عمال، أو موظفين من ذوي السلوك المنحرف قد يؤثرون على بقية زملائهم في العمل، ويدفعونهم إلى الانحراف وقد يصل الأمر في حالة تفشي السلوك المنحرف في بيئة العمل إلى حد الصراعات، والخصومات التي قد تدفع ببعض الموظفين من ذوي السلوك المنحرف إلى ممارسة أفعال عدوانية ضد رؤسائهم، أو ضد زملائهم. (الحسني، 2015، ص 267-268).

و. البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:

البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه من العمل، وأنّ طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة والانحراف، كمشاهدة الأفلام الغير أخلاقية التي تبثها بعض القنوات التلفزيونية، أو بعض المواقع الإلكترونية (الإنترنت) ... إلخ، أو الاطلاع على قصص تتنافى مع الآداب والأخلاق ومبادئ الإسلام، فهذه الوسائل وغيرها من الوسائل الترويحية غير السوية التي تسعى إلى هدم القيم والمعايير

الاجتماعية. مما يحتم على المجتمع ممثلاً في هيئاته الاجتماعية والرياضية أن يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن اشتغاله وحين يعمل على ذلك فيه يهيء لنفسه الحماية اللازمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة. (نوري، 2011، ص 147).

2-2-2 العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدفع نحو السلوك الانحرافي الإجرامي، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع الفرد نحو السلوك الانحرافي الإجرامي عامل الفقر وعامل البطالة. أ. الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر المشكلات الملحة التي جعلت الدول تدعو إلى مكافحتها، لأنه أينما انتشر الفقر زادت الجرائم واستشرى الخصومة والأحقاد بين طبقات المجتمع المختلفة. ويقصد بالفقر من الناحية الاقتصادية إلى عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وللغفر عدة أوجه تتمثل في: عدم كفاية المدخول، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي. (شهب، 2007-2008، ص 25).

وتشير الإحصاءات الجنائية في عدد من الدول إلى وجود صلة قوية بين الفقر والجريمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أجريت دراسات تبين منها أن 90% ممن قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقراً، وأن 75% من الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر فقيرة تعتمد في معيشتها على المعونات المالية التي تقدمها الهيئات الاجتماعية. وفي إيطاليا لاحظ الباحثون أن هناك علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة، لاسيما جرائم الأشخاص وجرائم السرقات البسيطة. كما لوحظ أن معدلات الإجرام تزيد في أقل الأقاليم الإيطالية ثراء، وأشارت الدراسات الإحصائية إلى نتائج مماثلة بالنسبة لإنجلترا والدانمرك وغيرهما من الدول. (الشاذلي، 2009، ص 226).

ب. البطالة:

تعد مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث هناك تناسب طردي بين معدل زيادة البطالة ومعدلات الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وتمثل البطالة منبئاً ومحضناً خصباً لشتى أنواع الانحرافات والجرائم التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع أفراداً ومؤسسات (حسين وبن جميل، 2016، ص 1361). ويقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه. (خيارى، 2013-2014، ص 194).

2-2-3 العوامل الثقافية:

تتخذ العوامل الثقافية عدّة أشكال تؤدي عادة إلى الانحراف، وسوف نوضّح أهم هذه الأشكال فيما يلي:

أ. وسائل الإعلام:

على الرغم من الدور الإيجابي الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة، المتمثل في نقل المعلومات والمعارف، إلا أنّها بالمقابل تلعب دوراً خطيراً وسلبياً إذا ما أسئء استخدامها. فالاستخدام غير المشروع لوسائل الإعلام يترك تأثيراً واضحاً على فكر الفرد وسلوكه، وأنماط تفكيره نظراً لما تحدثه من تغيرات جوهرية في منظومة المجتمع. وعلى هذا الأساس، تبقى عند علماء الإجرام هذه الوسائل من عوامل زيادة الإجرام (بلبريك، 2016، ص 149).

ب. انخفاض مستوى التعليم:

اختلف علماء الإجرام في تحديد الصلة بين التعليم والمستوى العام للإجرام، ففي القرن التاسع عشر ساد الاعتقاد بأنّ الأمية من العوامل الأساسية للإجرام وأنّ التعليم يؤدي إلى تقليل عدد الجرائم المرتكبة في المجتمع، وقد عبّر فيكتور هوجو عن هذا الرأي بمقولته المشهورة (إنّ فتح مدرسة يعني إغلاق سجن) ومؤدي هذا أنّه كلّما زاد عدد المتعلّمين قلّ عدد المجرمين (الشاذلي، 2009، ص 268). وفي ذلك أكّدت دراسة العالم كول Cool على مجموعة من المجرمين وجد فيهم أنّ جرائم العنف والعدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمد يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياساً بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقلّ عنفاً كالسرقة والاحتيال والتزوير والذين تقلّ بينهم نسبة الأمية. (الصنيع، 1993، ص 133).

بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني وعد احترام المجتمع وتقاليد وقوانينه، مع وجود قيم ثقافية واجتماعية، وأخلاقية ودينية غير مستقرة تؤدي إلى الشك والحيرة وعدم الثقة والانسحاب من المجتمع (سوييف، 1996، ص 100). ولقد بيّنت نتائج إحدى الدراسات على المدمنين أنّ 88.5% من أفراد عينة الدراسة لا يؤدون فريضة الصلاة، كما أنّ 81.5% من أفراد عينة الدراسة لا يصومون شهر رمضان. كما أثبتت دراسة أخرى أنّ 83.9% من أفراد العينة الأردنيين و81% من أفراد الجنسيات العربية الأخرى من متعاطي المخدرات لا يؤدون فريضة الصلاة، وأنّ 82% من أفراد العينة الأردنيين و78.5% من أفراد عينة الجنسيات العربية الأخرى لا يصومون شهر رمضان. فضعف الوازع الديني يؤدي إلى اهتزاز القيم الدينية عند الفرد. (بلبريك، 2016، ص 177-178).

3- الحلول الوقائية للحد من ظاهرة السلوك الانحرافي:

أصبح السلوك الانحرافي ظاهرة اجتماعية خطيرة تثير قلقاً زائداً بالنسبة للفرد والمجتمع، بما تخلفه من تأثيرات نفسية واجتماعية على شخصية الفرد وما تركه من آثار سلبية وخطيرة على المجتمع في مجالات الجريمة والسرقعة وانتشار المخدرات والفساد والانحلال الخلقي. تجد مؤسسات المجتمع نفسها مضطرة للتصدي لهذه الانحرافات وقمعها وتحمل مسؤولية معالجة أسبابها والوقاية منها. ولذلك يرى الباحث أن يلقي الضوء على دور مؤسسات المجتمع والذي يتمثل في وقاية المجتمع من الوقوع في الانحرافات ومعالجة ما قد يقع منها.

1.3. الأسرة:

الأسرة هي أهم جماعة أولية تتولّى تنشئة الطفل وخاصةً في أولى مراحل نموه. فهي التي تعلّمه كيف يتكلّم ويفكر ويتصرّف ويكتسب الصّفات الإنسانية، ويمتص ثقافة المجتمع الذي يولد فيه من خلال عملية التفاعل عبر فترة طويلة نسبياً من التنشئة الاجتماعية، والأسرة هي التي تقدّم الدعم في الحماية اللازمة للطفل، وتعمل على إشباع حاجاته العاطفية (الحب والحنان). وتعتمد حيوية المجتمع، إلى حدّ بعيد، على مدى فعالية الأسرة في القيام بهذه الواجبات الضرورية للمحافظة على استمراريته (بلبريك، 2016، ص 164-165). ونخلص لذكر مجموعة من الطرق الوقائية التي على الأسرة إتباعها نوجزها في:

- ✓ ربط الطفل بدينه، وتنشئته على التمسك بالقيم الإسلامية.
- ✓ تقوية شخصية الطفل بحيث يجد في جو البيت ما يُنمي مواهبه ويصقلها ويُعدها للبناء والإفادة.
- ✓ اتباع الأساليب الواعية في التحاور بين أفراد الأسرة.
- ✓ المحافظة على استقرار الحياة الزوجية والتقليل من ظاهرة الطلاق.
- ✓ مراقبة الآباء لسلوكيات الأبناء اليومية للتقليل من فرص ارتكابهم سلوكيات منحرفة.
- ✓ زرع القيم المقبولة اجتماعياً، وحماية أبنائها من التأثر بالانحراف.
- ✓ على الوالدين اختيار الرفقة الصالحة لأبنائهم.
- ✓ تنمية الجرأة الأدبية في نفس الطفل بحيث يعيش شجاعاً صريحاً جريئاً في آرائه، في حدود النظام والخير والأدب الإنساني الكريم.
- ✓ تقوية روح التعاون والحب في نفسه نحو إخوانه في الأسرة والمجتمع، حتّى يكون من رواد التكافل الاجتماعي في كل ما يعود على الأمة بالقوة والكرامة والأمن والسلام.

✓ تأمين الحاجات الفسيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية من خلال التواصل الإنساني معهم.

2.3. المدرسة:

تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية من خلال التربية (زعيني، 2002، ص 138). فهي وسيلة المجتمع الكبرى لإعداد جيل يتصف بالأخلاق العالية، والعلم الغزير الذي يؤهل النشء لوراثة الخصائص والفضائل التي تحرص الأمة على توريثها وحفظها في الخلف، وتجديدها وبقائها وحمل الرسالة وأداء الأمانة. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق منهج تعليمي قويم يرسخ الثوابت الإيمانية، والحقائق الشرعية، ويغرس الفضائل السامية في الناشئين، ويفتح لهم الآفاق الواسعة في جميع فروع العلم ليتمكنوا من أسباب التفوق في جميع المجالات. وبالإضافة إلى صلاحية المنهج يجب أن يقوم بتعليم خيرة المعلمين من الأتقياء الأذكياء الذين يمثلون القدوة الصالحة بحيث يرى فيهم النشء آباء الروح والعقل. وإذا جمعنا في المدرسة بين المنهج الصالح الذي يجمع بين منطلقات وثوابت الشريعة وفضائلها ومنجزات العلم التجريبي ونتائجه، وتولى ذلك التعليم والتأديب رجال في مستوى المسؤولية فإنّ النتائج دون شك تكون باهرة. وعندها لا تنتظر الأمة من الشباب البعد عن الانحراف والجريمة والمخدرات فقط بل تنتظر منهم المنجزات العظيمة والمكاسب الكبيرة لصالح الوطن (بوساق، 2011، ص 31).

ومن أهم المجالات التي ينبغي على المدرسة التركيز عليها لوقاية التلاميذ من الوقوع في مزالق الانحراف السلوكي، نذكر ما يلي:

- ✓ الحرص على إيجاد المدرس القدوة.
- ✓ إعداد نشرات لتوعية الطلاب بمخاطر السلوك الانحرافي.
- ✓ تشجيع الطلاب ودفعهم إلى الاطلاع والقراءة وحب العمل بما يسهم في توسيع دائرة ثقافتهم في مختلف جوانب الحياة.
- ✓ دعوة أولياء الأمور لحضور المسابقات الطلابية وتنظيم احتفالات لتكريم المتفوقين، وتقديم الجوائز المعنوية لأولياء الأمور الذين يظهرون تعاوناً متميزاً مع المدرسة.
- ✓ إعداد تقارير ونشرات دورية عن نشاطات المدرسة والمشاكل التي تواجهها وأحوال الطلبة الأكاديمية والسلوكية أول بأول، وتوزيع هذه التقارير والنشرات على أولياء الأمور.

- ✓ تشكيل لجان مدرسية لزيارة أولياء الأمور في منازلهم والوقوف على أحوالهم المعيشية واطلاعهم على أحوال أبنائهم في المدرسة وحثهم على المساهمة في حل مشاكل أبنائهم.
- ✓ إقامة لجان داعمة لعمل المدرسة: مثل لجنة أصدقاء المدرسة، لجان الأحياء المختلفة كصلة وصل بين المدرسة والمجتمع المحلي، لجان الخدمة العامة من أولياء الأمور والمدرسة.
- ✓ دعوة أولياء الأمور للمشاركة في تخطيط أوجه النشاطات التي تقيمها المدرسة وتكليف أولياء الأمور، كل في مجال اختصاصه، للمشاركة في تنفيذ أوجه النشاطات في المدرسة، كإلقاء المحاضرات أو القيام بتدريب الطلبة على مهارات معينة، أو المشاركة بحل المشكلات التي تواجه المدرسة وإشعارهم بأهمية دورهم ومسؤولياتهم في ذلك.
- ✓ مبادرة القائمين على العمل في المدرسة إلى نبذ الخلافات والتعامل مع الأمور بموضوعية عندما تتعلق هذه الأمور بمصلحة المدرسة وطلابها.

3.3. الجامعة:

يهدف نظام التعليم الجامعي إلى تحقيق تكوين شامل متجدد يسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج وفي صنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للإنسان والوطن. كما تساهم في بناء قيم طلبة المستقبل، وتحقيق التوازن في مجال الأطر المؤهلة بين الطلب الاجتماعي وحاجات التنمية وبشكل يمكن تلك الأطر من استيعاب التطورات العلمية والتقنية ومتابعة نتائج البحوث والإسهام في تطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع. (لكحل، 2013)

ومن أهم المجالات التي ينبغي على الجامعة التركيز عليها في علاج ظاهرة الانحراف السلوكي والوقاية منه، نذكر ما يلي:

- ✓ العمل على انجاز أبحاث علمية متخصصة حول ظاهرة الانحراف السلوكي بدراسة الأسباب المختلفة التي أدت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.
- ✓ عمل مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خلال البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق علاجها.
- ✓ طرح مسابقات لتأليف الكتب العلمية حول هذه الظاهرة والمتخصصين من أساتذة الجامعات، ومنح الكتب الفائزة مكافآت مادية، وطبعها ضمن منشورات الجامعة وتوزيعها على الطلاب بأسعار رمزية.

- ✓ إقامة الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية السنوية وغير الدورية، لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مستيقظة من كافة الجوانب المتعلقة بها.
- ✓ تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها المختلفة وأثارها على الفرد والمجتمع.
- ✓ تكوين مجموعات توعية من الأساتذة والمختصين بها تجوب النوادي الرياضية والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لتبين مخاطر هذه الظاهرة وكيفية التعرف على المنحرف وكيف يمكن علاجه.
- ✓ عمل مخابر اجتماعية تربوية للخدمة العامة تقوم مهمتها على كشف أبعاد الظاهرة لأفراد المجتمع في كل مكان.

4.3.المسجد:

إنّ الوظيفة الحقيقية للمسجد في الإسلام هي مكان للمسلم لأداء العبادات، وهو أيضاً مكان صنع الفرد المتكامل عقيدة وسلوكاً وخلقاً، وتنظيم علاقات الفرد من جهة برّبّه وبذاته والمجتمع وبيئته، ويراعي المسجد كل جوانب الفرد، ويوازن بينها ليحصل الاستقرار العقدي والسلوكي والاجتماعي للأفراد، ففي المسجد تتم ممارسة العبادات التي تدخل مباشرة في تلبية حاجة الروح ومنها الصلاة التي تعتبر المنبر الرئيسي التي أنشئ من أجلها المسجد، إضافةً إلى العبادات الأخرى التي تصفي الروح وتطمئن القوب مثل الذكر والتسبيح والدعاء والاستغفار وقراءة القرآن إلى جانب الوعظ والإرشاد الديني (جفال، 2013، ص 128-129). ويتجلى دور المسجد في الوقاية من الانحرافات السلوكية في التالي:

- ✓ تلقين الفرد المسلم تعاليم دينه وتقوية الوازع الديني ليوافقه به شهوات الدنيا.
- ✓ حماية المصالح الأساسية في الإسلام وهي: الدين، والعقل، والنفوس، والعرض، والمال.
- ✓ تبصير الأسرة بأدوارها الاجتماعية نحو أبنائها، وتزويدها بالأساليب السليمة في تربية الأبناء وتكوينهم، وكيف يمكنها أن تتفادى انحراف أعضائها.
- ✓ على الخطيب أن يتلمس مشكلات المجتمع وما ينتشر فيه من انحرافات سلوكية، ليبين لهم حكم الشرع فيها، وخطورتها على الفرد والمجتمع والأمة في الدنيا والآخرة دون أن يخصّص أحداً بعينه، ففي التلميح ما يغني عن التصريح، وفي التعميم ما يغني عن التخصيص، والتجريح والتشهير فوق المنبر سوء أدب مع المستمع وتوبيخ لصاحب

المعصية، مما يؤدي به إلى الإعراض عن النصيحة والتّماذي في الخطأ (الحازمي، 1425هـ، ص 165).

- ✓ فتح دورات تكوينية لأئمة وخطباء المساجد في تطوير خبراتهم الاجتماعية والثقافية من أجل تفعيل دورهم في مواجهة الآفات والانحرافات في المجتمع.
- ✓ الحرص على إيجاد الإمام القدوة.
- ✓ يجب أن تشمل الخطبة على الترغيب والترهيب وأن تلامس وتعالج مشكلات المجتمع، ومنها السلوكات الانحرافية.
- ✓ إقامة المحاضرات الإرشادية تحت النّاس على الخير وتنهاهم عن الشر.
- ✓ تزويد المسجد ببعض الملحقات: كإنشاء فصول لمحو الأمية.
- ✓ إنشاء صندوق للزكاة لمساعدة الفقراء.

5.3. جماعة الأقران:

هي مجموعة من الأفراد المتقاربين في السن وفي الهواية والرغبات والمصالح. وتعتبر هذه الجماعة أداة ضبط، إذ أنّها تؤثر على سلوك أفرادها، فالعضو فيها يخضع لمعايير الجماعة، وقد يكون تأثيرها عادة أقوى من تأثير الوالدين وكذا تأثير المدرسة. وتلعب جماعات الرفاق دوراً هاماً وأساسياً في حياة الأطفال والمراهقين بصورة خاصة، نظراً للوقت الطويل الذي يقضيه الرفاق مع بعضهم داخل المدرسة وخارجها. مما يزيد التفاعل عمقاً وشدة بينهم، ويؤثر في سلوكهم واتجاهاتهم تأثيراً كبيراً. (الرشدان، 2008، ص 86).

ومن أهم المجالات التي ينبغي على جماعة الأقران التركيز عليها في علاج ظاهرة الانحراف السلوكي والوقاية منه، نذكر ما يلي:

- ✓ توجيه طاقات الشباب الى العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الانخراط في النشاطات والاعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة.
- ✓ مساعدة الفرد على النمو الجسدي السوي عن طريق إتاحة فرص ممارسة النشاط الرياضي، والمساعدة على النمو العقلي والمعرفي من خلال ممارسة الهوايات، والمساعدة على النمو الاجتماعي من خلال ممارسة أوجه النشاط الاجتماعي وتكوين الصداقات والمساعدة على النمو الانفعالي من خلال المساندة الانفعالية ونمو العلاقات العاطفية.
- ✓ المشاركة في الجماعة والقيام بمسئوليته وتحقيق المكانة الاجتماعية كمواطن صالح.

✓ القيام بتصحيح الانحراف في السلوك بين أعضائها وهي تحقق بهذا بما لها من ضبط وسيطرة على أعضائها أقوى من ضبط وسيطرة أي فرد خارج الجماعة، فهي لا تسمح بالانحراف عما تقره وتتفق عليه من معايير، ويمكن لها بذلك أن تحافظ على أعضائها (السيد، 2002، ص 32-33)

6.3. المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية:

تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة أفراد المجتمع بشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع عليهم، ودفعهم لممارسة هواياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز القيم الحسنة من تعاون وتكاتف وتناصح (الوهيبي، 2017، ص 340). ويتمثل دور المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية في مكافحة الانحراف فيما يلي (سليمان، ص 11):

- ✓ تنشيط حركة قصور الثقافة ومراكز الإعلام والعمل على إنشاء العديد منها في المناطق النائية، لتشجيع الأطفال والشباب على التردد عليها لإظهار إبداعاتهم الفكرية والأدبية والفنية، وربط إنجازات الشباب الفكرية في القرى والنجوع بالمدن الكبرى.
- ✓ عقد ندوات ومحاضرات عامة يحضرها جمهور الشباب من مختلف المستويات المهنية والاجتماعية والثقافية، وفتح المجال للمنافسة والحوار في جو من الموضوعية والاستنارة.
- ✓ إجراء مسابقات فكرية وأدبية للشباب وتشجيع الشباب المبدع في مختلف المجالات.
- ✓ التوسع في إنشاء المكتبات العامة في الأحياء المختلفة خصوصاً في أطراف المدن الكبرى والقرى البعيدة، وتدعيم وتنشيط مكتبات مراكز الشباب.
- ✓ التوسع في إنشاء مراكز الشباب والامتداد إلى المناطق المكتظة بهم، مع تشديد الرقابة بداخلها لضمان عدم تعرضهم للاستغلال أو الإفساد الفكري والبدني.
- ✓ ممارسة مختلف الهوايات الرياضية المختلفة التي تبعد الأفراد عن الفراغ أو اللجوء إلى الانحراف.

7.3. وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام المختلفة في وقتنا الحالي من أقوى الوسائل تأثيراً على الرأي العام، بل وأصبحت تنافس الأسرة والمدرسة في تشكيل شخصية الفرد واتجاهاته وسلوكياته. "وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم وجوهري في المجتمع، ويحصل الفرد على المعلومات والآراء والمواقف من وسائل الإعلام وتساعد في تكوين مفاهيم واضحة للظواهر والأحداث (المشهداني، 2011، ص 97). وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تقوم به وسائل الاعلام المختلفة، المتمثل في نقل المعلومات والمعارف والاتجاهات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها بالمقابل تلعب دوراً خطيراً وسلبياً إذا ما أسيء استخدامها (بلبريك، 2016، ص 193).

وللإعلام دور وقائي من الانحراف السلوكي من خلال ما يلي:

- ✓ نشر المعرفة الإنسانية وزيادة قدرات الإنسان على مواجهة مشكلاته.
- ✓ ترسيخ القيم والعادات الإيجابية التي تسهم في تقدم ثقافة المجتمع.
- ✓ الكشف عن اسباب ظاهرة الانحراف السلوكي واسبابها مع الوقاية منها.
- ✓ تقديم برامج واعمال فنية تبين الآثار السلبية المترتبة على الجريمة والسلوك الانحرافي على المجتمع والفرد.
- ✓ توعية المجتمع بمخاطر وآثار الإعلام الغربي الممنهج خاصة على الأطفال والشباب.
- ✓ غرس الثقافة القانونية والجزائية المقررة لمختلف أنواع الجرائم.
- ✓ نقل التراث الثقافي عبر الأجيال وغرس القيم الاجتماعية والوطنية النبيلة.
- ✓ العمل على إيصال الأخبار والمعلومات للجماهير بهدف زيادة المعرفة وتشجيع التعلم واكتساب المعارف والمهارات والحصول على معلومات وخبرات جديدة تساعد على الارتقاء بثقافة الفرد والمجتمع.
- ✓ المشاركة في تعزيز الأمن داخل المجتمع والوقاية من الانحراف والجريمة من خلال بث البرامج التي تبين مخاطر بعض الآفات المنتشرة في المجتمع، والتوعية بمخاطرها وأسباب انتشارها وانعكاساتها على أمن المجتمع واقتصاد الدولة، وتبيين جهود أجهزة الأمن في مواجهتها، وحث المواطنين على المشاركة في مكافحتها والوقاية منها.
- ✓ المحافظة على الهوية العربية الإسلامية من خلال بث البرامج الإسلامية والترفيهية من مسابقات وإعلام العمل على نقل التكنولوجيا وتشجيع الشباب (أفراد المجتمع) على طلب العلم والابتكار وملء وقت الفراغ في العمل الخيري والتطوعي عن طريق برامج إذاعية وتلفزيونية حتى ينصرف عن السلوكات المضرة بذاته ومجتمعه كالانحراف والجريمة.

8.3. المجتمع المدني:

إنَّ أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسة المجتمع المدني تكمن في قدرتها على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على العامة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد في كافة صورها وأشكالها جزءاً لا يتجزأ من النظام العام. كما أنَّ المجتمع المدني ليس مصطلحاً جديداً فقط وإنما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تصبح فيه المؤسسات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحملاً، ومن هنا فإنَّ الاهتمام بدور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة (الفهادي، 2013، ص 26). ومن أهم

المجالات التي ينبغي على المجتمع المدني التركيز عليها في علاج ظاهرة الانحراف السلوكي والوقاية منه، نذكر ما يلي:

- ✓ إشراك المواطن في تسيير الشؤون العامة.
- ✓ القيام بحملات تحسيسية وشرح مخاطر الانحرافات السلوكية وأثارها المدمرة على الفرد والمجتمع.
- ✓ التعامل مع المشكلات التي يعاني منها الفرد والمجتمع والتي يصعب على المؤسسات الرسمية معالجتها.
- ✓ إرساء أسس الثقافة المدنية والحوار عن طريق التطوير والنشر والإعلام وإصدار نشرات التوعية.
- ✓ القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه.
- ✓ توجيه الحملات لفائدة الشباب من خلال وسائل الإعلام والاتصال، ومن خلال برامج تربية وتعليمية تحذّر من مخاطر السلوك الانحرافي وتُعرف بأسبابه وبآثاره السيئة والمدمرة.
- ✓ ينبغي على هيئات المجتمع المدني وكذا وسائل الإعلام الحصول على المعلومات المتعلقة بالانحراف ونشرها وتعميمها

9.3. الشرطة:

لم تعد مهمة الشرطة مكافحة الجريمة أو حماية الناس ضد الجريمة فقط بل أصبحت مهمتها حماية الناس ضد كل مساس بحقوقهم أو حريتهم وهذا ما يعني أنّ تطور المجتمع يؤدي إلى تطور اختصاصات وسلطات الشرطة لأنّهما المجتمع والسلطة مرتبطان ببعض وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نتصور بأنّ اتصال الشرطة بفئات المجتمع واندماجها معه يسقط هيبة الشرطة بين أفراد المجتمع أو يؤثر على أدائها واجباتها في مكافحة الجريمة وحماية الأمن بل بالعكس هذا ما يزيد من ارتباط الشرطة بالمجتمع وتعاونهما للوصول إلى تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة (براردي، 2012، ص 51). ومن أهم المجالات التي ينبغي على مؤسسة الشرطة التركيز عليها في علاج ظاهرة الانحراف السلوكي والوقاية منه، نذكر ما يلي:

- ✓ توعية وتدريب أفراد المجتمع المحلي حتى لا يكونوا ضحية للجريمة وأن يكونوا على حذر منها.
- ✓ تدريب المواطنين على بعض أعمال الشرطة العادية والتي تحتاج إلى مواصفات خاصة، مثل توعية الجيران طرق وأساليب الجرائم.
- ✓ حث المواطن على الإبلاغ عن الجريمة والإدلاء بالشهادة والحفاظ على آثار الجريمة باعتباره مصدراً للاستدلال على المجرم.
- ✓ الاتصال المباشر والمستمر بين الشرطة والمجتمع المحلي.

- ✓ تخصيص ملتقيات موجهة لأعوان الأمن من أجل اكتساب المعارف التي تتعلق بطرق التعامل مع المواطنين.
- ✓ مساعدة المواطن والتكفل بانشغالاته.
- ✓ استخدام القوة الجبرية وغيرها من الوسائل لمنع الانحراف وحفظ النظام وحماية الأشخاص والممتلكات والتحري عن الجرائم.
- ✓ وضع استراتيجيات أمنية تسمح لنا بتفعيل دور المواطن في المعادلة بما يتماشى وطبيعة مجتمعاتنا وتصوراتنا لأساليب مكافحة الجريمة وهذا بإشراك المؤسسات الاجتماعية الأخرى.
- ✓ وضع أطر تنظيمية لاستراتيجية أمنية شاملة تتضمن استحداث آليات عمل ملائمة وفعالة للمشاركة المجتمعية.
- ✓ نشر الثقافة من خلال مناهج التوعية الأمنية في مؤسسات التعليم وتنمية الشعور بالمسؤولية الأمنية لدى أفراد المجتمع بما يحقق أهداف الوقاية من الجريمة.

4-خاتمة:

تعد ظاهرة الانحراف السلوكي من المشاكل النفسية الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات البشرية، وإن كانت تختلف في أسبابها وحدتها من مجتمع لآخر، والجزائر إحدى هذه المجتمعات التي عانت ولا زالت تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمنها واستقرارها، وهذا يدل على قصور دور المؤسسات في أداء وظائفها في حماية المجتمع من هذه الظاهرة، ولذلك كان من الواجب وضع سياسة وقائية متكاملة يشارك فيها جميع الفاعلين بدءاً من الفرد مروراً بالأسرة والمدرسة، والمؤسسة الدينية إلى وسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات الفاعلة في المجتمع التي تسعى للتخلص من هذا المشكلة. وفي الأخير، تم تقديم العديد من الاقتراحات والآفاق، أهمها: ضرورة قيام الدولة بجميع مؤسساتها لمواجهة السلوك الانحرافي والحد منه، بل والتصدي له بكل الوسائل الوقائية والعلاجية، وذلك من خلال التعاون والتكامل بين مؤسسات المجتمع، يجب الاهتمام بالأسرة لكونها واحدة من أهم المؤسسات البناء الاجتماعي، والتي لها دور كبير في تنشئة الفرد تنشئة سليمة، ضرورة تفعيل دور المسجد للوقاية من السلوك الانحرافية من خلال إدراج الخطب والدروس التي تعالج المشكلة بأسلوب علمي يزاوج بين الترغيب والترهيب، حث الأجهزة الأمنية على ردع المنحرفين في المجتمع والتنسيق معهم وكذا المؤسسات التربوية وتنظيم دورات توعوية وتحسيسية بتناول هذه الظاهرة، القيام بالدراسات الميدانية التي تلامس الواقع المعاش، لدراسة السلوك الانحرافي والوقوف على أنواع الجرائم المختلفة أسرياً، وتربوياً، وأخلاقياً، وثقافياً ... إلخ، بغية معرفة الأسباب، ومن ثم وضع آليات عملية لمعالجتها.

المراجع:

- ✓ أحمد ابراهيم مصطفى سليمان. (بدون سنة). دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة. الرياض: مركز الاعلام الامني.
- ✓ احمد لكل. (2013). دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة. (جامعة المدية) تاريخ الاسترداد 03, 27, 2019, من <https://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=282>.
- ✓ اسماعيل بن حماد الجوهري. (1990). الصحاح (المجلد 4). (أحمد عبد الغفور العطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- ✓ العربي بخي. (2018). جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل- الجزء والعلاج- (المجلد 2). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ جمانة بلمولود. (2004-2005). علاقة الأسرة بانحراف المراهق. علم الاجتماع والديمغرافيا. الجزائر: جامعة قسنطينة.
- ✓ جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- ✓ جوردن مارشال. (2000). موسوعة علم الاجتماع (المجلد 1). (محمد محمود، المحرر، احمد عبد الله زايد، و آخرون، المترجمون) القاهرة، مصر: المجلس الاعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة.
- ✓ جيل فيريول. (2011). معجم مصطلحات علم الاجتماع (المجلد 1). (انسام محمد الأسعد، و بسام بركة، المحررون) بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.
- ✓ حسبية بن مريم، و حورية محجوبي. (2013-2014). الانحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة التلاميذ الطور الثانوي. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، العلوم الاجتماعية. الجزائر: جامعة الوادي.
- ✓ خالد بن حامد الحازمي. (1425 هـ). مساوي الأخلاق وأثرها على الأمة (المجلد الطبعة 1). الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ✓ رامي حسين، و أشرف بن جميل. (2016). المخاطر والتحديات التي تواجه الامن الاجتماعي في ماليزيا وسبل مواجهتها من منظور التربية الاسلامية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) (العدد 7 -المجلد 30)، الصفحات 1355-1377.
- ✓ رقية خياري. (2013-2014). السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر- البطالة). كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، علم الاجتماع . بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ✓ سعد سلمان المشهداني. (2011). الإعلان التلفزيوني وتأثيره في الجمهور. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ✓ سعدون عبد الله نوري. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة "دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية.
- ✓ سميرة اقرورو. (2015). أسس علم الاجرام وأهم مدارسه. (محمد جوهر، المحرر) الدار البيضاء: صوماديل.
- ✓ صالح ابراهيم الصنيع. (1993). التدين علاج الجريمة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.
- ✓ عادل شهب. (2007-2008). الفقر والانحراف الاجتماعي. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، علم الاجتماع والديموغرافيا. قسنطينة: جامعة منتوري.
- ✓ عبد الرحمن محمد العيسوي. (2004). موسوعة ميادين علم النفس سيكولوجية القضاء الجنائي (المجلد الطبعة 1). بيروت، لبنان: دار الراتب الجامعية.
- ✓ عبد القادر شريف السيد. (2002). التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- ✓ عبد الله الرشدان. (2008). علم اجتماع التربية (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ✓ عزيز أحمد صالح الحسني. (يناير- يونيو، 2015). انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن (دراسة تحليلية). مجلة جامعة الناصر (العدد 5 - المجلد 2)، الصفحات 257-300.

- ✓ علي شتا. (1999). الانحراف الاجتماعي الانماط والتكلفة. الاسكندرية، مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- ✓ علي محمد جعفر. (1990). الاحداث المنحرفون (المجلد 2). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر اللبنانية.
- ✓ عماد الدين وادي. (2013). السلوك الاجرامي عند المرأة (دراسة قانونية- اجتماعية- نفسية). (الطاهر زواقري، المحرر) القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- ✓ غادة عبد الرحمن الفهادي. (2013). دور الجمعيات الاهلية النسائية في الوقاية من الجريمة. كلية الدراسات العليا، العلوم الاجتماعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ✓ فتوح عبد الله الشاذلي. (2009). أساسيات علم الاجرام والعقاب. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- ✓ فتيحة كركوش. (2011). ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ لطيفة ججيش. (2011-2012). الخصائص الاجتماعية والديمغرافيا لمتعاطيات المخدرات في المجتمع الجزائري "دراسة ميدانية بولاية خنشلة". علم الاجتماع. الجزائر: جامعة عنابة.
- ✓ مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (المجلد 4). جمهورية مصر العربية، مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- ✓ محمد المدني بوساق. (2011). مواجهة خطر المخدرات. القبة القديمة، الجزائر: اصدارات مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
- ✓ محمد بليريك. (2016). المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها. الدويرة، الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم.
- ✓ محمد صبيح نجم. (1998). المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب (المجلد الطبعة 1). الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ✓ محمد عبد الصمد. (2007, 12). ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الاسلامي ومعالجتها: " رؤية اسلامية". دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتا غونغ (المجلد 4)، الصفحات 145-168.
- ✓ مراد زعيبي. (2002). مؤسسات التنشئة الاجتماعية. عنابة، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار.
- ✓ مسلم سالم الوهيبي. (2017). الدور التربوي للمسجد في غرس قيم المواطنة. مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية (العدد 1 المجلد 35)، الصفحات 328-370.
- ✓ مصطفى سوييف. (1996). المخدرات والمجتمع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ✓ نعيمة براردي. (2012, 10). الشرطة الجوية: مفهومها، أهدافها وتطبيقاتها. (بلقاسم بومهدي، الطاهر بن خرف الله، عبد السلام بن زاوي، المحررون) فكر ومجتمع (العدد 14)، الصفحات 35-54.
- ✓ نور الدين جفال. (2013, 01). دور المسجد في تقويم سلوك الافراد في ظل الانفتاح على الفكر العالمي الحديث. (يوسف حسين، المحرر) دراسات اسلامية (العدد 17)، الصفحات 123-144.